

THE HASHEMITE KINGDOM
OF JORDAN
Ministry of Industry & Trade

Amman

Ref. No.

Date

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم ع/٧٨٤٤٠٠

التاريخ ٢٠٠٨/٢/٤

الموافق



المحامي الأستاذ حسين المدنى

عمان ص.ب (٣٧٧/٩١٠) الأردن

المحامي الأستاذ عمر العطعوط

عمان ص.ب (٣٨١/١١١٨) الأردن



الموضوع: القرار الخاص بالعلامة التجارية () رقم (٧٨٤٤٠٠) في الصنف (٤٢).

أرفق بطيء القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بخصوص العلامة التجارية المذكورة بكتابي
أعلاه.

وأقبلوا الاحترام

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عرببيات

Amman

Ref. No.

Date



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم

التاريخ

الموافق

قرار صادر عن مسجل العلامات التجارية
وزارة الصناعة والتجارة/عمان

الجهة المغرضة: الشركة الكويتية المتحدة للتجهيزات الغذائية وإدارة المطاعم، وكيلها المحامي عمر العطعوط، عمان ص.ب (١١١٨١/٣٨١) الأردن.

المعتراض ضدها: شركة تلهموني وعقيل، وكيلها المحامي حسين المدنى، عمان ص.ب (٩١٠٣٧٧/١١١٩١) الأردن.



الموضوع: الاعتراض الوارد على طلب تسجيل العلامة التجارية () المعلن عنها تحت الرقم (٧٨٤٤٠) في الصنف (٤٢) من أجل "خدمات تقديم الأطعمة ومكونات المأكولات والمشروبات، خدمات التزويد بالطعام" والمنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣١٠) الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٥ .

الوقائع

أولاً: تمت الموافقة على تمديد فترة تقديم الاعتراض من تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥ ولغاية ٢٠٠٥/١٠/٢ ، بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢ تقدمت المغرضة بواسطة وكيلها باعتراض على طلب تسجيل العلامة التجارية وذلك للأسباب التالية:

- ١) إن العلامة التجارية المطلوب تسجيلها تشابه وتطابق العلامة التجارية المملوكة للمغرضة.
- ٢) إن البضائع والخدمات التي تحمل العلامة التجارية المنضمنة (shrimpy) مستخدمة ومملوكة للشركة المغرضة ومعروفة في الأردن منذ زمن طويل وإن التشابه من حيث الشكل يؤدي إلى غش الجمهور وتضليله.



(٣) إن تسجيل العلامة التجارية ذات الرقم (٧٨٤٤٠) بشكلها الحالي والمتضمن (shrimpo) يمثل مخالفة صريحة لقانون العلامات التجارية الأردني.

(٤) إن تسجيل العلامة التجارية رقم (٧٨٤٤٠) بشكلها الحالي لصالح (شركة تلهوني وعقيل) يشكل تضليلًا واضحًا ويخلق منافسة غير مشروعه وفيه خداع لجمهور المستهلكين.

ثانياً: بتاريخ ٢٠٠٦/١٩ قدم المحامي وكيل الجهة المعترض عليها لادحته الجوابية واستند فيها على ما يلى:

أولاً: تسلم المجاوبة بما ورد في البند الأول من لائحة الاعتراض.

ثانياً: تسلم المجاوبة بما ورد في البند الثاني من لائحة الاعتراض .

ثالثاً: لا تسلم المجاوبة بما ورد في البنددين الثالث والرابع من لائحة الاعتراض وذلك كون ان العلامة المعترض على تسجيلها لا تشابه ولا تطابق العلامة العائد للجهة المعترضة هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الاستخدام المدعى من قبل الجهة المعترضة وان هناك تسجيلات صحيحة وقائمة لا تسلم الجهة المعترض ضدها به بالإضافة إلى انه أمر خاضع للإثبات القانوني.

رابعاً: إن ما ورد في البند الخامس من لائحة الاعتراض غير صحيح كونه لا تشابه بين العلامتين لا من حيث اللفظ ولا الشكل ولا الرسومات الواقعه عليه كما أن ما تم ذكره من قبل الجهة المعترضة خاضع للإثبات القانوني بالإضافة إلى أن الطلبات المقدمة من الجهة المعترضة لتسجيل علاماتهم بالأصناف الأخرى هو أمر خاضع للإثبات القانوني وان الجهة المعترض ضدها هي أحق بتسجيل علامتها في الصنف (٤٢) كونها اسبق بالتسجيل من جهة واسبق بالاستعمال من جهة أخرى حيث أنها مستعملة في المملكة الأردنية الهاشمية منذ مدة طويلة من قبل الجهة المعترض ضدها مع احتفاظ الجهة المعترض ضدها باتخاذ كافة الإجراءات القانونية في مواجهة العلامات المسجلة في صنف (٤٢) باسم الجهة المعترضة وبالتناوب فان قبول شهادة مسجل العلامات التجارية في تسجيل العلامة في الصنف (٤٢) بشكلها لهو دلالة على عدم التشابه بين العلامتين باللفظ و الشكل اذ لو كان هناك تشابه لما تم قبول تسجيل علامة (shrimpo) في صنف (٤٢).

Amman

Ref. No.

Date



عمان

الرقم

التاريخ

الموافق

خامساً: لا تسلم الجهة المعترضة بما ورد في البند السادس من لائحة الاعتراض كون أن علامة الجهة المعترضة غير مستعمله و/أو معروفة من قبل جمهور المستهلكين بالأردن مع العلم بأنه الجهة المعترض ضدها هي المستخدمة لهذه العلامة منذ فترة طويلة هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الصنف (٤٢) يختلف عن الصنف (٤٢) والمتعلق بتقديم الخدمات.

سادساً: لا تسلم الجهة المعترضة بما ورد بالبند السابع من لائحة الاعتراض كون أن العلامة المعترض عليها هي التي تتمتع بشهرة وسمعة عالية هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ما ورد في البند السابع من لائحة الاعتراض هو أمر خاضع للإثبات القانوني.

سابعاً" لا تسلم المجاوبة بما ورد في البند الثامن من لائحة الاعتراض وتضيف انه من حق المجاوبة أن تستمر في تسجيل علامتها كونها أحق بتسجيلها في الصنف (٤٢)

ثامناً: لا تسلم المجاوبة بأية واقعه أو بند لم تجب عليه صراحة أو ضمناً

ثالثاً: تم تمديد فترة تقديم البيانات المؤيدة لطلب الاعتراض من تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٢ ولغاية ٢٠٠٦/٥/٢٢ وبتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٠ قدم وكيل الجهة المعترضة البيانات المؤيدة لطلب الاعتراض وذلك على شكل تصريح مشفوع باليدين ومرافقاته.

رابعاً: لم يقدم وكيل الجهة المعترض ضدها البيانات المؤيدة لطلب تسجيل العلامة التجارية على الرغم من إشعاره بذلك.

خامساً: عقدت جلسة علنية في مكتب مسجل العلامات التجارية بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٨ وفيها تمت محاكمة وكيل الجهة المعترض ضدها بمثابة الوجاهي وبذات الجلسة قدم وكيل الجهة المعترضة مرافعته الخطية وهي تقع على (ثمان صفحات)، وبالتالي اختتمت الجلسة ورفعت لإصدار القرار.

Amman

Ref. No.

Date



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم

التاريخ

الموافق

القرار

بعد الاطلاع على ملف الدعوى والبيانات والمرافعات المقدمة فقد تبين ما يلى:



- ١ - تقدمت شركة تلهوني وعقيل بطلب لتسجيل العلامة التجارية () في الصنف (٤٢) من أجل " خدمات تقديم الأطعمة ومكونات المأكولات والمشروبات، خدمات التزويد بالطعام " وقد قبل هذا الطلب مبدئياً تحت الرقم (٧٨٤٤٠) ونشر في ملحق الجريدة الرسمية رقم (٣١٠) الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٥ .
- ٢ - بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢ تقدمت الشركة الكويتية المتحدة للتجهيزات الغذائية وإدارة المطاعم بواسطة وكيلها باعتراض على العلامة موضوع الدعوى وذلك للأسباب التي تضمنها ملخص الواقع.
- ٣ - بعد التدقيق في ملف الدعوى بكافة محتوياته تبين ما يلى:

من حيث الشكل:

حيث أن طلب الاعتراض مقدم خلال سريان المدة القانونية المحددة بنص المادة (١٤) من قانون العلامات التجارية فإبني أقرر قبوله شكلاً.

من حيث الموضوع:

نجد أن الجهة المعترضة قد استندت في دعواها على أساس تشابه العلامة التجارية المطلوب تسجيلها



() مع العلامة التجارية () العائدة ملكيتها للشركة الكويتية المتحدة للتجهيزات الغذائية وإدارة المطاعم، والتي تدعى شهرياً حيث تشكل العلامة التجارية موضوع الاعتراض تعدياً عليها ومخالفة لأحكام المادة (٨) بفرانها (١٢,١٠,٦) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.



وبالرجوع إلى الاجتهادات القضائية، نجد أنها استقرت على أن المعيار في تقرير وجود التشابه من عدمه في العلامات التجارية يكمن في توافر عناصر متعددة ومن هذه العناصر: النطق بالعلامة وكتابتها والمظهر الأساسي لها ونوع البضائع والأشخاص المستهلكين لها.



وبمناظرة العلامة التجارية () موضوع هذا الاعتراض بالعلامة التجارية () العائد ملكيتها للشركة المعترضة، نجد أن هناك اختلافاً كبيراً بينهما من حيث صنف البضائع والشكل الذي تبرز به هذه العلامة، حيث أن صنف العلامة التجارية موضوع الاعتراض هو (٤٢) من أجل "خدمات تقديم الأطعمة ومكونات المأكولات والمشروبات، خدمات التزويد بالطعام" في حين أن صنف البضائع للعلامة التجارية المملوكة للجهة المعترضة هو صنف (٢٩) من أجل "أسماك، بطاطا، دجاج وسندويشات"، وبانتفاء التشابه بينهما فإن احتمال وقوع الخلط والمنافسة غير المشروعة تتنفي وهذا ما استقرت عليه محكمة العدل العليا في القرارات رقم (١٩٩٦/٨٣) و(١٩٩٦/٨٤) وكذلك القرار رقم (١٩٩٧/١٨٢) هيئة خمسية تاريخ ١٩٩٨/١/٢٤ والذي جاء بما يلي:

".... استقر الاجتهاد على أن التشابه في مقطع لا يتحقق معه التشابه المانع من تسجيل العلامة التجارية وعليه وبما أن التشابه بين العلامة المطلوب تسجيلها والعلامة التجارية العائد للشركة الألمانية والمسجلة بالأردن ليس كاملاً وإنما ينحصر في مقطع واحد فقط كما أنه لا يوجد توافق في صنف البضائع بين العلامتين ذلك أن مواد العلامة التجارية للشركة الألمانية هي "مستحضرات صيدلانية وبيطرية وصحية ومواد التعقيم" في حين أن مواد العلامة التجارية المطلوب تسجيلها هي "مواد تجميل وعطور ومزيل للشعر والشامبو" وبالتالي يكون القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية والمتضمن رد الاعتراض المقدم من المستأنف على طلب تسجيل العلامة التجارية باسم المستأنف ضدتها الأولى متفقاً وأحكام القانون".



وبالتالي، وإن كانت علامة الشركة المعترضة () مسجلة في سجل العلامات التجارية في الصنف (٢٩) فإنها محمية بموجب قانون العلامات التجارية ضمن الصنف الذي سجلت

Amman

Ref. No.

Date



عمان

الرقم

التاريخ

الموافق

فيه ولا تتعادى إلى باقي الأصناف وهذا المبدأ قد استقرت عليه محكمة العدل العليا المؤقرة في العديد من قراراتها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القرار رقم (٢٠٠٣/٤٣٩) والذي جاء بما يلي:

“استقر الاجتهد على أن لا ثمنح الحماية إلا للعلامة التجارية التي سبق تسجيلها لنفس الصنف من البضائع طبقاً لما جاء في المادة (١٠ / ٨) المعدلة من قانون العلامات التجارية ، وعليه وحيث توصل القرار المستأنف إلى هذه النتيجة، فإنه يكون متفقاً وأحكام قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته”.

وعليه، فإن ما ادعته الجهة المغيرة من شهرة العلامة التجارية () وفقاً لأحكام المادة (١٢/٨) من قانون العلامات التجارية وان تتحقق فإنه لا مجال لإعمال معايير هذه الشهرة في ظل انعدام وجود التشابه بين العلامتين المشار إليها أعلاه وعليه فإن هذا الدفع واجب الرد.

اما بالنسبة للدفع المثار من قبل وكيل الجهة المغيرة من ان العلامة التجارية موضوع الاعتراض

() تشابه العلامة التجارية () المسجلة في سجل العلامات التجارية تحت الرقم (٨٠٢٨٠) في الصنف (١٦) والرقم (٨٠٢٨١) في الصنف (٤٢) المسجلتين بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٢ حررياً بالرد ذلك ان المنع المحظور في المادة (١٠/٨) من قانون العلامات التجارية لم يتحقق اذ ان تاريخ تسجيل العلامتين المذكورتين جاء بتاريخ لاحق لتأريخ تسجيل العلامة التجارية موضوع

الاعتراض () الواقع في ٢٠٠٤/١٢/١٢ .

وبالتالي، فإن العلامة التجارية موضوع الاعتراض () جاءت ذات صفة فارقة بشكل يكفل تمييزها عن غيرها من العلامات التجارية المملوكة للغير وبالتالي منسجمة مع أحكام المادة (٧) من قانون العلامات التجارية، والمادة (١٠،٦/٨) من القانون نفسه حيث أنها لن تؤدي إلى غش الجمهور

Amman

Ref. No.

Date



عمان

الرقم

التاريخ

الموافق

أو احتمالية خداعه ولن تدل على مصدر غير مصدرها الحقيقي بل وعلى العكس ولكنها جاءت مميزة لبضائع الجهة المعترض عليها فإن المستهلك العادي سيستطيع وبكل سهولة أن يميزها عن غيرها من العلامات الأخرى.

واستناداً لما نقدم، وحيث أن العلامة التجارية موضوع الاعتراض () جاءت متنافية وأحكام المادة (٧) بغيرتها (١٠) والمادة (٨) بغيرها (١٢,١٠,٦) من قانون العلامات التجارية، فإني أقرر رد الاعتراض الوارد على العلامة التجارية المذكورة والمعلن عنها تحت الرقم (٧٨٤٤٠) في الصنف (٤٢) من أجل " خدمات تقديم الأطعمة ومكونات المأكولات والمشروبات، خدمات التزويد بالطعام ". والسير باجراءات تسجيلها في سجل العلامات التجارية باسم شركة تلهوني وعقيل حسب الأصول.

قراراً صادرًا بتاريخ (٢٠٠٨/٢/١٤)
قابلًا للاستئناف خلال عشرين يوماً.

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عرببيات